بعد التشاور مع أعضاء مكتب المجلس

الغانم: تأجيل جلسة اليوم على أن تعقد الثلاثاء المقبل

■ تم حتى الآن إصابة أكثر من 5 نواب بـ«كورونا» في حين لم يتم فحص الجميع

مرزوق الغانم

مجلس الأمة

■ تحدثت مع وزير الصحة وأكد لي ضرورة فحص الأعضاء بعد مرور فترة زمنية معينة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه بعد التشاور مع أعضاء مكتب المجلس تقرر تأجيل جلسة اليوم ، لافتاً إلى أنه سيدعو إلى عقد جلسة يوم الثلاثاء المقبل بعد إجراء الفحوصات لجميع النواب يوم السبت المقبل.

وذكر الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس أنه تم حتى الآن إصابة أكثر من خمسة نواب بمرض كورونا في حين لم يتم فحص جميع النواب، داعياً بالشفاء للنواب المصابين ولكل المصابين من أبناء الشعب الكويتي والمقيمين.

وقال الغانم إن تأجيل جلسة الغد لمدة أسبوع جاء بعد التشاور مع أعضاء مكتب المجلس ووفقا للتفويض الصادر من مجلس الأمة، مضيفا "سأدعو لجلسة يوم الثلاثاء المقبل وسيتم فحص جميع النواب يوم السبت المقبل".

ورداً على مطالبة البعض بعقد جلسة الغد بحضور الأصحاء أوضح الغانم" كيف نعرف المرضى من الأصحاء لأنه وفقا لكتاب وزارة الصحة وحديثي مع وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح وهم الجهة المعنية ولسنا نحن بتحديد البروتوكولات الصحية، أكدوا أنه من يتم فحصه اليوم وتكون نتائجه إيجابية قد يكون حاملا للمرض لأنه يجب أن تمر مدة زمنية معينة من المخالطة".

ما تفضل به بعض النواب بعقد الجلسة بالأصحاء واستبعاد المرضى لا أستطيع أن أطبقه

وقال الغانم" جلساتنا الماضية ثلاثة أيام متتالية ومن الواضح أنه كان بها نوع من الانتشار وحتى نتأكد إذا كان النائب أو العاملون في الأمانة العامة أصابهم المرض من عدمه يجب أن يكون الفحص يوم السبت المقبل". وأشار الغانم إلى أن هذا الإجراء لا يحدده الرئيس ولا مكتب المجلس بل تحدده السلطات الصحية ووزير الصحة.

وأضاف الغانم" ما تفضل به بعض النواب بعقد الجلسة بالنواب الأصحاء واستبعاد المرضى لا أستطيع أن أطبقه اليوم بل أستطيع أن أطبقه الأسبوع المقبل وهذا ما سيتم بإذن الله بعد فحص كل النواب يوم السبت".

على صعيد متصل أعلن النائب عادل الدمخي، مساء أول أمس، إصابته بفيروس كورونا المستجد.

ودعا الدمخي من خالطه في اليومين السابقين إلى التحفظ وعدم المخالطة.

من ناحيته أعلن النائب يوسف الفضالة تأكيد إصابته بفيروس كورونا المستجد بعد ظهور نتائج الفحص.

وقال الفضالة: "أرجو من جميع من تمت مخالطتهم في اليومين الماضيين اخذ الاحتياطات الطبية اللازمة".

ووصل عدد النواب المصابين بالفيروس إلى 5 نواب.

الدلال لوضع نظام قانوني يعتمد على قواعد الحوكمة في التوظيف والتعيين لوظائف الجهات الحكومية

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحا برغبة لوضع نظام قانوني يعمم على الجهات الحكومية كافة يعتمد على قواعد الحوكمة في التوظيف والتعيين للوظائف كافة في الجهات الحكومية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نادت خطة دولة الكويت، وكذلك برامج عمل الحكومة والقطاعات الخاصة المساندة للحكومة الى التطوير جميع القطاعات التي تخدم المواطن والمقيم، وباب من أبواب النجاح في هذه الخطة الشفافية والمصداقية في بداية اختيار الشخص المناسب للعمل أينما كان، وقد كفل الدستور الكويتي حقوق مواطنيه في جميع النواحي وكذلك من ناحية توافر الفرص الوظيفية للجميع في المادة 8 من الدستور(تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين) .

وكذلك في المادة 41 من الدستور(لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه. والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه)، ومن الملاحظ ان العديد من المواطنين الراغبين والمتقدمين بالعمل يبدون استياءهم من عدم شفافية الإجراءات الخاصة بالتوظيف فالعديد من الجهات الحكومية تقوم بإجراء اختبارات تحريرية ولكنها لا تعرض نتائج المتقدمين علانية، ولا يعلم كل متقدم بنتيجته أو نتيجة الآخرين.

كما ان المقابلات التي تجرى لا يجدون وضوح في طريقتها ونتائجها ولا يعلم المتقدمون بياناتها ونتائجها وهو الأمر الذي يجعل عند البعض الظن والشك في نتائج الاختبارات والمقابلات، واحيانا أيضا يؤدي ذلك الى التوجه للمحاكم طعنا في قرارات التعيين وهو الأمر الذي لاحظ الجميع قيام عدد من الدوائر القضائية بإلغاء قرارات التعيين لمئات من الموظفين بسبب نقص المعلومات وعدم شفافيتها او عدالة الإجراءات.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

– قيام مجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية بوضع نظام قانوني يعمم على الجهات الحكومية كافة ويعتمد على قواعد الحوكمة في التوظيف والتعيين للوظائف كافة في الجهات الحكومية ومن ذلك تقدير الاحتياجات ومتطلبات التوظيف من خبرات وكفاءات وآليات الإعلان عن التوظيف وضوابطه وآليات استقبال طلبات التوظيف وآليات الاختبارات وطرقها وإعلان نتائجها مع توافر الشفافية في اعلان النتائج وكذلك آليات المقابلات للتوظيف وآليات اعلان نتائجها مع توافر الشفافية في عملية الإعلان.

– من اهم الضوابط التي يجب مراعاتها الإعلان بشكل رسمي عبر الموقع الالكتروني للجهة الحكومية او من خلال موقع محدد في مقر الجهة الحكومية عن أسماء المتقدمين للعمل وعن نتائج الاختبار لكل متقدم وعن نتائج المقابلات لكل متقدم.

– على ديوان الخدمة المدنية الاستفادة من تجارب عدد من الجهات التي لديها نظام متطور ومحكم في التوظيف ومنها بعض شركات القطاع النفطي او التجارب الحكومية في هذا الاتجاه مع أهمية الاستفادة من التوجيهات التي ذكرتها الاحكام القضائية والتي أبدت تحفظها على آليات التعيين في الجهات الحكومية .

عبر عن استيائه من تأجيل اجتماع لجنة الشؤون الصحية الذي كان مقررا أمس

الشاهين يطالب بمنحة مالية للمواطنين للمساعدة في تكاليف «التعليم عن بعد»

أسامة الشاهين

طالب النائب أسامة الشاهين الحكومة بتنفيذ اقتراحه بشأن صرف منحة مالية للمواطنين للمساعدة في القيام بتكلفة التعليم عن بعد في ظل تفاوت قدراتهم المالية، إضافة إلى إعفاء أحد الوالدين من الدوام إذا كان الأبوين يعملان ليتواجد مع أبنائه خلال وقت الدراسة.

وأوضح الشاهين في تصريح بمجلس الأمة أمس أنه تقدم باقتراح برغبة لإعفاء أحد الوالدين من الحضور إلى العمل إن كان كلاهما يعمل وذلك لضمان وجود أحدهما بجانب أبنائهما في المراحل التعليمية الإلزامية، وطالب الحكومة بتنفيذ الاقتراح في القريب العاجل.

وبين أن وجود أحد الوالدين بالقرب من ابنائه الطلبة أمر مهم خاصة بعد تطبيق التعليم عن بعد والذي يعتبر تحول وتجربة جديدة لضمان اندماج الطلبة في هذه التجربة بالإضافة الى ترتيب مكان الدراسة والعناية بهم وتوفير مستلزماتهم.

من جانب آخر قال الشاهين إنه سبق أن تقدم باقتراح بضرورة توفير منحة مالية كمساعدة لأولياء الامور بناء على دراسة ومسح بسيط لتكلفة التعليم عن بعد سواء الطابعات أو الانترنت أو أجهزة الحواسيب في ظل تفاوت المقدرة المادية للأسر الكويتية.

وبين أن هذه الاقتراحات ستوفر منافع للاقتصاد الوطني على المدين المتوسط والطويل باعتبارها تشجع على التحول الرقمي والانتقال الى التكنولوجيا الحديثة.

من جهة أخرى عبر الشاهين عن استيائه من تأجيل اجتماع لجنة الشؤون الصحية الذي كان مقررا امس لأسباب صحية مؤكدا ضرورة أن تستمر الحياة مع أخذ الحيطة والحذر خاصة في الجانبين الرقابي والتشريعي.

فهاد للحكومة : ضرورة تطبيق قانون «زيادة 50 دينارا للمعاقين»

عبدالله فهاد

استغرب النائب عبدالله فهاد مماطلة الحكومة في تطبيق القوانين التي يقرها مجلس الأمة بالتعاون والتنسيق مع الحكومة، إضافة الى تأخرها في تنفيذ القانون 2008/27 الصادر من مجلس الأمة وباسم صاحب السمو أمير البلاد وتم نشره بجريدة كويت اليوم تاريخ 27 يوليو 2008 بشأن صرف دعم مالي شهري بمبلغ 50 دينارا للمعاقين زيادة على مساعداتهم المالية من هيئة الإعاقة، مطالبا بتطبيق هذا القانون ومشددا في الوقت نفسه على أن يكون الصرف لجميع المعاقين بلا

استثناء تنفيذا لحكم محكمة التمييز الصادر لأحد المعاقين بصرف مستحقاته المالية 50 دينارا وبأثر رجعي من صدور القانون في سنة 2008.

العدساني: من الثلاثاء فصاعداً .. ستكشف الحقائق بالأدلة والبراهين

أكد النائب رياض العدساني أن كل الملفات والقضايا العامة وأبرزها المتعلقة بالأمور الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تبناها في مختلف أنواعها وأشكالها، سيحرص كل الحرص في حسمها.

وأكد أن "اعتباراً من الثلاثاء وصاعداً بإذن الله ستنكشف كل الحقائق بوضوح لا يحتمل التأويل في القضايا العامة بمختلف أنواعها، ومن هم الذين كانوا يسعون إلى المصلحة العامة ومن هم أصحاب المصالح والتصريحات السابقة المزيفة".

وأضاف أن "الأمور مكشوفة نوعاً ما، ولكن الأيام القليلة المقبلة ستكشف الأمور بالدليل والبرهان في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وستكشف ممارسات من كان يتغلل لمصالحه الشخصية بعيداً عن المصلحة الوطنية".

وقال العدساني أنه "كل ما أثرته من قضايا بالسابق سيتم تأكيده ولا عزاء للفاسدين والمتمصلحين وأبواقهم المأجورة، فلا صوت يعلو فوق صوت الحق".